

موقف المدقق الخارجي تجاه مسؤولية الإهمال في كشف الغش

م. عماد صالح نعمة

جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مسؤولية المدقق في الكشف عن الغش عند تنفيذ عقد التدقيق والإجراءات التي يمكن ان يتبعها لتلافي المشاكل والخطة الدفاعية التي يتخذها المدقق في حالة عدم اكتشاف الغش. وتناول هذا البحث موضوع تعريف الغش وأنواع الغش والأسباب التي تؤدي الى ارتكابه حيث تم تمثيل ذلك بما يسمى بمثلث الغش، اي انه اذا ما ارتكب الغش فيجب ان تتوافر فيه عوامل الغش الثلاثة وهي الحافز والفرصة والمبرر. وأصبح المدقق معرضاً الى ضغوط كبيرة من قبل مستخدمي القوائم المالية باعتباره مسؤولاً عن الكشف عن الأخطاء والغش، ولكي يتجنب المدقق تحمل مثل هذه المسؤولية فقد وجب عليه ان يقوم ببعض الأنشطة لكي يتلافى مثل هذه المسؤولية مثل اجراء جلسات العصف الذهني وممارسة الشك المهني والبحث عن مخاطر ارتكاب الغش وتعلم فن الاستماع الى الآخرين وواجب النظر في احتمالية وقوع الغش والإبلاغ عن المخالفات وغيرها من الاجراءات الأخرى. ولكن على الرغم من كل ذلك بقي المدقق عرضة للنقاضي والمطالبة بالتعويض من قبل الزبون او الطرف الثالث نتيجة عدم كشف الغش، لذا وجب على المدقق ان يتبع استراتيجية او ردة فعل للدفاع عن نفسه ضد هذه الدعوات. منها ان يتضمن العقد شرط عدم تقديم البيانات المضللة او غير الصحيحة والتثبت من الخسارة التي وقعت على الطرف الثالث هي ناتجة عن الاعتماد على تقرير المدقق، كذلك الاصرار على ان تكون الخسارة متناسبة مع حجم الضرر. كما يجب ان تتضمن دفع المدقق ضد القضايا المرفوعة ضده بأنه بذل العناية المهنية اللازمة وعدم وجود الزام في العقد، والمساهمة بالإهمال، وعدم وجود صلة سببية. كذلك هناك اجراءات اخرى تساعده في اجتناب مشاكل النقاضي منها ان يتعامل مع الزبائن الذين تتوفر فيهم النزاهة والاستقامة استخدم اجراءات تدقيقية غير متنبأ بها من سنة الى اخرى وتوثيق العمل على نحو ملائم وغيرها.

External Auditor's Attitude Towards Responsibility for Negligence in Detecting Fraud

Abstract

This study aims to determine the responsibility of the auditor in the detection of fraud in the implementation of audit engagement, and procedures that can be followed to avoid problems and the defense plan that can be taken by the auditor if he does not discover the fraud.

This research addressed the subject of the definition, types of fraud, and the reasons that lead to commit fraud. It has been expressed by what is so-called Triangle of fraud, meaning that to commit fraud, there must be three factors: a motive, opportunity and justification.

The auditor become exposed to great pressure by the users of financial statements as being responsible for detecting errors and fraud. In order to avoid such responsibility, he/ she should do some activities, such as holding brainstorming sessions, Skeptical Attitude, search for the risks of committing fraud, learn the art of listening to others, the duty to consider likelihood of fraud, and reporting irregularities and other measures. But despite all that, the auditor remains vulnerable to litigation and claim by the customer or by a third party as a result of lack of fraud detection.

Thus, the auditor should follow a strategy or reaction to defend himself/herself against this litigation, including that engagement includes a condition not to provide misleading or incorrect statements, validation of the loss that occurs on the third party resulting from reliance on the auditor's report as well as to insist that the loss commensurate with the extent of damage. The auditor's defense against lawsuits filed must include doing necessary professional care properly. There is no obligation in the contract, contribute to neglect, lack of a causal link. There are also other measures which help to avoid litigation problems like only dealing with customers who have honesty and integrity, using unpredictable auditing procedures from year to year and documenting work.

مقدمة

لقد تحملت منشآت المحاسبة والتدقيق الكبرى ولا زالت تتحمل تكاليف مباشرة للدفاع عن القضايا وتسويتها. وقد اعلنت الكثير من شركات التدقيق عن افلاسها نتيجة زيادة عدد القضايا المرفوعة ضد هذه الشركات على اساس تقصير هذه المنشآت في اداء مسؤولياتها المهنية . كما قد ترك الكثير من ممارسي المهنة العمل في منشآت المحاسبة بسبب عدم قدرتهم على تحمل التهديد والتعرض للتقاضي او التأثير الكبير على ارباحهم. هذا من جانب، اما من الجانب الاخر فإنه يقع على المدققين مسؤوليات تتضمن اداء مهام اعمالهم وفق مستوى مناسب من العناية المهنية عند تقديم الخدمات التدقيقية. ويجب مسائلتهم بدعاوي الاهمال او خرق التعاقدات التي تؤدي الى عدم تقديم الخدمة او عدم بذل العناية المعتادة. كما انه على المدقق ان يؤدي واجبه قبل الطرف الثالث الذين يعتمدون في اتخاذ القرارات على تقريره، حيث ان هذا الطرف الثالث يستطيع رفع الدعاوي ضد المدقق الخارجي في حالات اذا ثبت قيامه بخداع الاخرين او الحاق الضرر بهم .

ومن القضايا المهمة التي يواجهها المدقق قبل الاطراف المعنية وهم حملة الاسهم (المالكين) والإدارة والطرف الثالث (المقرضين والمستثمرين) والحكومة وهو موضوع الكشف عن حالات الغش والاختلاس في القوائم المالية، وما هي المسؤولية المترتبة على عاتق المدقق الخارجي في حالة ان عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق لم تستطع الكشف عن حالات الغش او التحريفات الجوهرية. إن أصحاب الشركة وإدارتها والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من المدقق الخارجي المستقل اكتشاف الأخطاء والغش والعناصر الشاذة غير العادية التي تؤثر على قائمة المركز المالي ونتائج الأعمال كما يتوقعون منه أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والاستقلال والموضوعية و منع صدور القوائم المالية المضللة.

وسيتناول البحث مدى مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الأخطاء والغش، وهل عليه ان يتحمل كامل المسؤولية ام ان إدارة الشركة التي تضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لمنع واكتشاف الأخطاء والغش هي التي تتحمل المسؤولية وهل يعني الاكتشاف اللاحق للأخطاء و الغش بعد صدور التقرير ان المدقق الخارجي قد قصر في القيام بواجباته المهنية ، وهل يتوجب عليه أن يبلغ السلطات القانونية والتشريعية بوقوع الأخطاء والغش، وما هي الخطة الدفاعية التي يجب ان يتبعها المدقق للدفاع عن نفسه في حالة عدم تمكنه من اكتشاف الغش.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بوجود مخاطر تهدد مهنة المدقق الخارجي في احتمالية عدم الكشف عن التحريفات الجوهرية عند القيام بعملية التدقيق، مما يعرض المدقق الى المقاضاة من قبل اصحاب المصالح ولاسيما الطرف الثالث وخاصة المقرضين والمستثمرين. فالمدقق لا يمكن ان يكون ضامنا لصحة القوائم المالية او خلوها من حالات الغش تماما، ومن جانب اخر فان اصحاب المصالح يتوقعون من المدقق الخارجي ان يكشف عن كل حالات الغش والخطأ الموجودة في اقوائم المالية، كما ان الدعوات القضائية المرفوعة ضد المدققين ادت الى انهاكهم ماديا مما اجبر المدققين على دفع التعويضات من خلال الاتفاقات التي تتم خارج القضاء او الخروج من المهنة.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد الى تحقيق النقاط التالية:

- 1- بيان مدى مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن حالات الغش والأخطاء والتحريفات المتعمدة في التقارير والقوائم المالية المقدمة من قبل الشركة ،
- 2- بيان الاجراءات التي يجب ان يتخذها المدقق عند اجراء عملية التدقيق ليتجنب المسؤولية في حالات عدم الكشف عن الغش والأخطاء والتحريفات الجوهرية،
- 3- بيان الخطة الدفاعية التي يجب ان يتبعها المدقق الخارجي لتلافي مخاطر المقاضاة او في حالة ظهور حالات الغش بعد اصدار تقرير المدقق الخارجي .

اهمية البحث

تتبع اهمية البحث من انه يتناول موضوع في غاية الاهمية ألا وهي مصداقية مهنة التدقيق امام المستخدمين والجمهور. فالمستخدمون لتقرير المدقق الخارجي يتوقعون ان يكون المدقق ضامنا لعدالة القوائم المالية وخلوها من التحريفات والأخطاء الجوهرية وإمكانية الاعتماد على تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات بخصوص الاستثمار والإقراض. وهذا مما يجعل المدقق يتحمل عبئا يتطلب منه ان يبذل عناية الرجل الرشيد في اجراء عملية التدقيق وان يطبق كافة معايير التدقيق وان يتخذ الحيطة والحذر في مراحل عملية التدقيق كافة ، وهذا يتطلب من المدقق ان يقوم بتصميم عملية التدقيق بحيث يتمكن من التوصل الى تأكيد مناسب لاكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء الاهمية النسبية في القوائم المالية.

فرضية البحث

يمكن وضع فرضية البحث على الشكل التالي:

- 1- لا يمكن ان يكون المدقق الخارجي مسؤولا عن اكتشاف الاخطاء الجوهرية ذات الاهمية النسبية اذا ما قام المدقق ببذل عناية الرجل الرشيد في اداء عمله وقام بتنفيذ عملية التدقيق وفقا لمتطلبات معايير التدقيق المتعارف عليها.
- 2- لا يتحمل المدقق الخارجي كامل المسؤولية القانونية في حالة عدم اكتشاف الغش خلال عملية التدقيق.

منهجية البحث

سيتم تناول البحث وفق المنهجية التالية :

- 1- سيتناول المبحث الاول موضوع الغش والتحريفات المتعمدة التي يمكن ان تتم من قبل الادارة او الافراد والأسباب والمبررات المؤدية اليه .
- 2- وسيتناول المبحث الثاني موضوع الاجراءات الواجب اتباعها من قبل المدقق في كافة مراحل التدقيق ليتجنب مسؤولية عدم اكتشاف الغش والخطأ

3- ويتناول المبحث الثالث الخطة الدفاعية التي يجب ان يتبعها المدقق في حالة اكتشاف الغش او التحريف بعد صدور تقرير المدقق.

ولقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي في اعداد البحث من خلال الاطلاع على الادبيات المتعلقة بهذا الموضوع ومعايير دولية ووطنية، كما سيتناول البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع مسؤولية المدقق في اكتشاف الغش والتحريفات ومن هذه الدراسات :

1- دراسة Dan Stirbu و اخرون (2009) بعنوان (FRAUD AND ERROR. AUDITORS' RESPONSIBILITY LEVELS)

وقد قامت هذه الدراسة باستكشاف تصورات مستخدمي القوائم المالية بما يتعلق في الغش في رومانيا ومسؤوليات المدقق في الكشف عن الغش والخطأ، وتصوراتهم حول اجراءات التدقيق ذات الصلة. وقد هدفت الدراسة ايضا الى التأكد من ان تصورات مستخدمي التقارير بخصوص مسؤولية المدقق عن الكشف عن الغش متوافقة مع معايير مهنة التدقيق المنشورة. وقد وجدت الدراسة ان الذين شملهم الاستبيان كانوا قلقين فيما يتعلق بالغش في رومانيا. وكذلك اظهرت النتائج ان تصورات المستجيبين حول الهدف الرسمي للتدقيق غير صحيح، حيث وضعوا توقعات كبيرة على واجبات المدققين في منع واكتشاف الغش. وكانت هذه التصورات على النقيض من الهدف الاولي للتدقيق الذي يتطلب من المدققين فقط تكوين راي في القوائم المالية ولكن ليست جهود منع وكشف الغش للشركة. ووجدت الدراسة ايضا عدم وجود فهم بين المستجيبين للواجبات القانونية للمدققين. وعدم الفهم هذا يعود الى عدم قراءة الاحكام القانونية للمدقق، او اختاروا تجاهلها او تناسيها. واقترح الباحثون لتحسين الوضع من خلال عدة استراتيجيات وهي (1) تثقيف المستخدمين بادوار وواجبات المدققين الحقيقية من خلال تحسين الاتصال بالمدققين (2) توسيع نطاق التدقيق ليقوم بتلبية التوقعات السوقية. (Stirbu et. al., 2009)

2- وهناك دراسة من قبل Philmore Alleyne and Michael Howard في عام

(2005) بعنوان "دراسة استطلاعية عن مسؤولية المدقق في كشف الغش في بربادوس". واستطلعت هذه الدراسة تصورات المدققين والمستخدمين للتقارير المالية عن مسؤولية المدقق عن الغش الذي لم يكتشف، وطبيعة ونطاق الاحتيال في بربادوس ، وإجراءات التدقيق المتبعة من بعد فضيحة انرون. وقامت الدراسة باستطلاع 43 شخصا من المدققين والمستخدمين عن تصوراتهم وخبراتهم بشأن الغش واستخدمت اساليب كمية ونوعية في التحليل. وأشارت نتائج الدراسة الى وجود فجوة توقعات كبيرة، حيث يرى المدققين ان الكشف عن الغش هو من مسؤولية الادارة، اما المستخدمين والادارة فهي لا تتفق مع هذا الراي. ومن نتائج البحث ايضا انها تشير الى ان الغش ليست هي القضية الرئيسية في بربادوس. وان الشركات التي لديها قسم للتدقيق الداخلي ونظام رقابة داخلية

محكم ولجان تدقيق فعالة هي الافضل في التعامل مع الغش والاحتيال والكشف عنها
(and Howard, 2005 Alleyne).

3- وهناك دراسة بعنوان " مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثر في اكتشافه" وقد استخدم الباحث في جمع المعلومات استبانة وزعت على عينة من مراجعي الحسابات في المملكة الاردنية الهاشمية وعينة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة الصناعية الاردنية وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية . و توصلت الدراسة الى ان عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمدقق، والعوامل المرتبطة بالمنشأة وإدارتها فضلا عن تأثرها بالإصدارات المهنية ، كما توصل الى عدم وجود تأثير للعوامل الاجتماعية والدينية في عملية الاكتشاف. (دحود : 2006)

4- كما ان هناك دراسة من قبل (MaKee et al, 2006) بعنوان " زيادة فعالية المراجعة من خلال جعلها غير قابلة للتنبؤ من الغير

effectiveness by being unpredictable وهدف البحث الى ادخال عنصر عدم التنبؤ بإجراءات خطة التدقيق لغرض التوافق مع المعايير الامريكية والدولية. وقام الباحث بمراجعة معايير التدقيق، وحالات تدقيقية وأدبيات اخرى في مجال التدقيق. وقام بوضع نموذج الكلفة المنفعة لتقييم قابلية عدم التنبؤ. كما قام بوضع 17 طريقة تزيد من عدم امكانية قابلية التنبؤ بخطة التدقيق وأطلق على هذه الطريقة اسم " الكلفة المنفعة لتقييم عدم القابلية على التنبؤ (McKee et al, 2006).

5- وقام Erickson et al , 2006 بدراسة بعنوان " العلاقة بين تعويضات (حوافز) المدراء التنفيذيين بالمنشأة والغش المحاسبي بقوائمها المالية" وتناولت هذه الدراسة العلاقة مابين هيكل تعويضات المدراء التنفيذيين والغش المحاسبي. وقد تم دراسة 50 شركة متهمة بالاحتيال من قبل لجنة سوق الاوراق المالية The Securities and Exchange Commission (SEC) خلال الفترة من 1996 - 2003 بالمقارنة مع الشركات غير المتهمه خلال الفترة نفسها. وقد تناولت الدراسة تقدير الحوافز لأعلى 5 مدراء تنفيذيين في الشركات موضع الدراسة من خلال التركيز على ان اسعار اسهم محفظة كل منهم او ممارساتهم لخيارات اسهمهم بنسبة 1% يعتبر تغير حساس لاحتمالات الغش المحاسبي. كما تم عمل تحليل لتحديد ما اذا كان هناك دليل على ان مديري الشركات المتهمه انهم اتهموا ايضا بغش منظم لبيع كبير للأسهم او ممارسة خيارات خلال فترة الدراسة. ومن خلال اجراء التحليلات الاحصائية تم التوصل الى ان الدراسة لم تجد ارتباطا ذا اهمية بين الغش المحاسبي في القوائم المالية للشركات المتهمه بالغش وحساسية التغير في اسعار الاسهم او خياراتها كما لم تجد الدراسة اية عمليات بيع كبيرة للأسهم او خياراتها من قبل هؤلاء المديرين. وبالتالي جاءت الدراسة معاكسة لفرضية ان الحوافز التي تعتمد على تعويضات الاسهم او الاحتفاظ بالأسهم يزيد من احتمالية الغش.
(Erickson, et al, 2006)

6- وهناك دراسة اجريت في جنوب افريقيا من قبل Suzette Viviers and Danie

Venter بعنوان " الغش من منظور الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم " في عام

2008، وكان هدف الدراسة هو بحث تصورات وإدارة الغش لمالكي الشركات المتوسطة والصغيرة ، وكانت افكار المستجيبين تتفق على ان الغش هو مشكلة خطيرة وتزيد من مشاكل الشركات في جنوب افريقيا واعتبرت السياسات الاخلاقية والرقابة الداخلية تدبيرا هاما لاكتشاف ومنع الغش. وتوصل البحث الى ان هناك فقط 10% من المستجيبين قد وضعوا تخصيصات في الموازنة لمكافحة الغش. وكانت توصيات البحث بان يحصل مالكو ومديرو الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم على مزيد من المعرفة بالإجراءات الفعالة لمنع واكتشاف الغش.(Viviers and Venter, 2008)

من خلال الدراسات السابقة يمكن ان نستخلص ان هناك تباينا في وجهات النظر بين المدققين وبين تصورات الطرف الثالث من حيث دور المدقق ومسؤوليته تجاه الكشف عن الغش او الخطأ. فالمدقق يعتقد بعدم مسؤوليته في الكشف الكامل عن الغش والخطأ، حيث تغير الدور الذي يلعبه المدقق من دور الباحث عن الاخطاء ومتصيذا لها الى دور التحقق من متانة وصلابة الرقابة الداخلية والتخطيط المناسب لعملية التدقيق وان الكشف عن الغش والأخطاء هي نتاج ثانوي خلال عملية التدقيق وان مسؤولية الكشف عن الغش والخطأ هي مسؤولية الادارة. اما تصور الطرف الثالث فانه يعتقد بان المدقق هو المسئول الاول عن الكشف عن الغش والخطأ وانه يتوقع منه ضمانا بخلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية وهذه الحالة هي ما يطلق عليها **بفجوة التوقعات** مابين المدقق الخارجي والطرف الثالث.

المبحث الاول

الغش مفهومه اسبابه ومبرراته

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الغش والتعاريف التي تناولت هذا المفهوم وأسباب والدوافع المؤدية اليه وما هي المبررات التي تدفع الى ارتكاب الغش .

1- مفهوم الغش:

لقد وردت عدد كبير من التعاريف التي تناولت مفهوم الغش في الادبيات التي عالجت هذا الموضوع ، فقد ورد مفهوم الغش في قاموس Webster New World Dictionary بأنه " خداع مقصود لجعل شخص يتخلى عن ملكية او حق قانوني" (Rezaee , p.1 2002,).

كما وقد ورد مفهوم للغش على انه " يشتمل اساسا على استخدام الخداع للحصول على مكاسب شخصية بطريقة غير امينة او خلق خسارة لآخرين" . ويشتمل مصطلح الغش أنشطة مثل السرقة او الفساد الاداري والتآمر والاختلاس وغسيل الاموال والرشوة والابتزاز (Doody and T. I. S., 2009).

وعرف كذلك بأنه " عمل متعمد من جانب واحد او اكثر من الافراد العاملين في الإدارة او القائمين على الحكم ، او الموظفين او الطرف الثالث التي تنطوي على استخدام الخداع للحصول على منفعة غير عادلة او غير قانونية " (الفقرة 6). (ISA 240, 2009)

وعرفت (KPMG Forensic Malaysia) في مسح أجرته عام 2005 بأن الغش هو "احتيايل مقصود ومخطط ومنفذ بقصد حرمان شخص آخر من املكه او حقوقه بشكل مباشر او غير مباشر بغض النظر عن انتفاع الجاني ام لا من افعاله" (KPMG Forensic Malaysia, 2005). وعرف (Weirich and Reinstein (2000) المذكور في (Allyne & Howard 2005:285) بأن الغش "بانه الخداع المتعمد، او الغش والسرقة". وتتضمن بعض انواع الغش خلق دائنين وهميين " اشباح " في كشوف الرواتب، او تزوير falsifying المبيعات النقدية، او مخزون غير معلن، او عمل شطب "write-offs" غير مرخص، والادعاء بالنفقات المفرطة التي لم تحدث. (Allyne & Howard, 2005).

واعتبر (Pollick (2006) (مذكور في (Stribu et. Al., 2009)) الغش بأنه " تحريف متعمد يؤدي الى حدوث احد الأضرار والتي هي في العادة خسائر نقدية" وصنف (Albrecht et al, 1995) (مذكور في Allyne & Howard, 2005:287) الغش الى " اختلاس الموظفين employee embezzlement و غش الادارة والحيل الاستثمارية وغش البائعين، والاحتيايلات المنوعة miscellaneous " .

وينطوي الاحتيايل ايضا على العمليات المالية المعقدة التي تنفذ من قبل المدراء المجرمين ورجال الاعمال المحترفين مع المعرفة المتخصصة والقصد الجنائي (Pollick 2006). ووفقا الى Black Law Dictionary المذكور في (Lawrence et al, 2004) فان الاحتيايل يعني ايضا " الاستفادة على حساب شخص اخر من خلال تقديم اقتراحات الخاطئة والمضللة او عن طريق قمع الحقيقة". ولذلك فان الغش ليس مقصورا على المزاي المالية او المادية ولكن يمكن ان تتضمن قضايا غير ملموسة مثل الحالة والمعلومات. وفي السياسة العامة لمكافحة الغش في جامعة مردوخ (2001) يوصف الغش " ... يتضمن مساق من الاعمال من خلال سلوك مخادع او غير امين ينطوي على افعال او اوجه قصور او صنع نصوص كاذبة سواء كانت شفوية او مكتوبة مع هدف الحصول على المال او مزاي اخرى عن طريق او تفادي المسؤولية". واستنادا الى (MacDonald (1993) فانه لا يوجد تعريف حقيقي للغش او الخطا بسبب عدم وجود خط فاصل، حيث ان تقاطع الخطأ مع الاحتيايل يعتمد على التركيبية النفسية للقصـد psychological construct of intent. ويقول ماكدونالد ان الغش هو مصطلح قانوني ينطبق عندما يمكن اثبات النية في قاعة المحكمة. ومع ذلك فان (Pollick (2006) يدعي انه من الصعوبة اثبات الغش في المحكمة والمدعي يجب ان يكون قادرا على اظهار بان المتهم لديه المعرفة السابقة وقام بتحريف الحقائق بشكل طوعي. (Stirbu et. Al. 2009)

ويعرف الغش حاليا في المعايير المحاسبية بأنه " عمل مقصود الذي ينتج عنه انحرافات جوهرية في القوائم المالية والتي هي موضع التدقيق " (AICPA, 2003). وهناك طريقتان لحدوث التحريفات الجوهرية فيما يتعلق بالاحتيايل او الغش وهي اساءة استخدام الموجودات والتزوير في التقارير المالية.

كما عرفت لجنة تريدواي الأمريكية الغش في التقارير المالية بأنه " السلوك المتعمد سواء كان بالارتكاب أو الحذف أو عن طريق الإهمال الذي ينتج عنه قوائم مالية مضللة بصورة جوهرية وينطوي الغش في القوائم المالية على عديد من العوامل ويأخذ العديد من الأشكال مثل التحريفات الجسيمة في سجلات المنشأة أو التزييف أو الاصطناع في العمليات كإثبات عمليات وهمية أو تطبيق خاطئ للمبادئ المحاسبية" (National Commission on)

(Fraudulent Financial Reporting, 1987)

ومن هذا يمكن ان نستخلص ان الغش هو ارتكاب فعل مقصود مخادع وغير امين من قبل موظف او اداري او طرف ثالث بقصد الحصول على منفعة من دون وجه حق او لغرض الاضرار بالشركة مما يؤدي الى حدوث تحريف في القوائم المالية وتقديم معلومات مضللة للمستفيدين ، وهذا البحث سوف لا يتناول مواضيع الفساد كون اغلب عمليات الفساد تتم خارج نطاق القوائم المالية، كما انه سوف لا يتم تناول موضوع غسيل الاموال كونه خارج نطاق موضوع البحث

1-2 اسباب الغش ومبرراته:

قبل الدخول في تفاصيل اسباب الغش يجب ان نحدد نطاق الغش، فالغش يمكن ان يمتد من الانشطة الاحتيالية العادية البسيطة كالاستيلاء على مواد بسيطة من المعدات المكتبية الى المخططات المعقدة التي يمكن ان تنفذ من المدراء والمسؤولين على ادارة الشركة للتلاعب في نتائج اعمال الشركات او القوائم المالية من اجل التأثير في اسعار الاسهم ، وكل هذه المدى من الغش يؤثر تأثيرا مباشرا على نتائج المشروع وعلى المركز المالي. وهناك تقسيمات متعددة للغش،

فقد صنفت (ACFE) و (Rezaee, 2002:2) الغش على ثلاثة اقسام :

- اختلاس الاصول assets misappropriation
 - غش القوائم المالية financial statement fraud
 - الفساد Corruption
- وقسم الغش ايضا على قسمين رئيسيين هما غش الادارة وغش الموظفين، ويقسم غش الادارة الى الاقسام التالية: (Rezaee, 2002:3):

- غش القوائم المالية financial statement fraud
- التحريف في الحقائق المهمة misrepresentation of material facts
- اختلاس الاصول assets misappropriation
- اخفاء الحقائق المهمة concealment of material facts
- افعال غير قانونية illegal acts
- الرشوة bribery
- تعارض المصالح conflict of interests

اما غش الموظفين فيقسم على :

- اختلاس الاموال او الممتلكات embezzlement of money or property
- خرق الواجبات الائتمانية breach of fiduciary duty
- سرقة الاسرار التجارية للملكية الفكرية theft of trade secrets of intellectual property

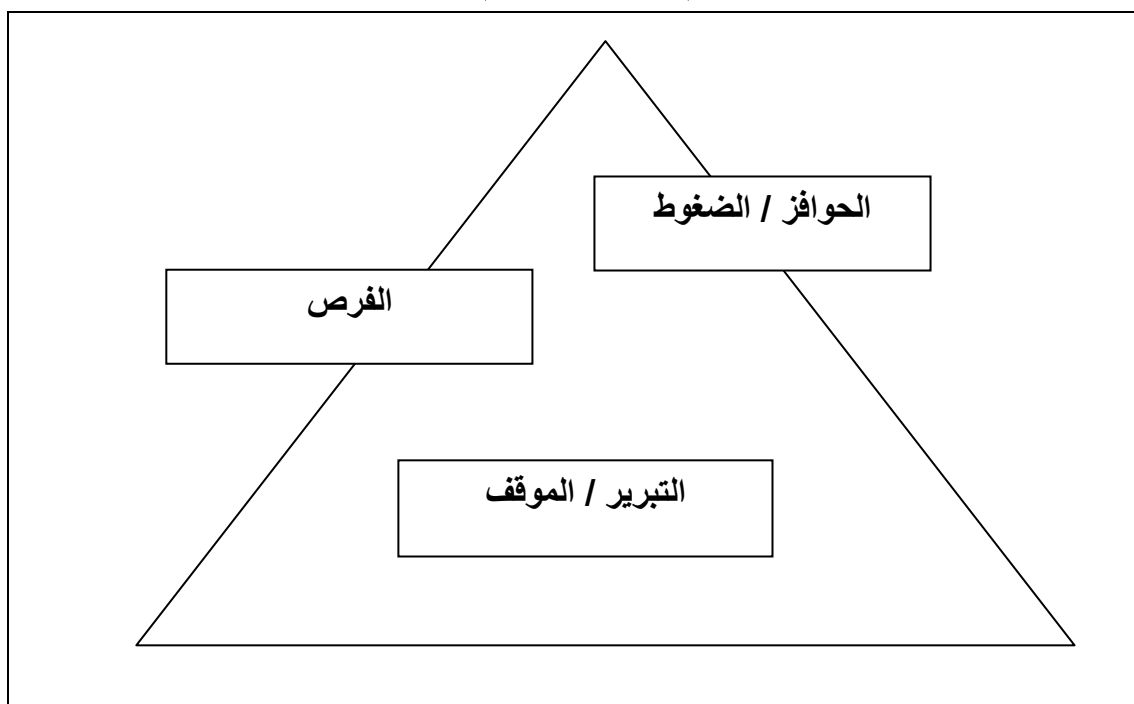
- افعال غير قانونية illegal acts

وسنتناول الغش هنا في مجالين رئيسيين هما :

1. الغش الفردي من اجل مكاسب شخصية غير شرعية .
2. الغش في نتائج الحسابات الختامية من اجل اظهار بعض التصورات غير الحقيقية في القوائم المالية .

1-2-1 الغش الفردي : وهنا يمكن تصوير عملية الغش بمثلث يتكون من ثلاثة اضلاع هي الفرصة والسبب والمبرر (AU section 316:2002, Par. 6: 170) او بما يسمى مثلث الغش :-

1-1-2-1 وجود الفرصة للغش : والفرصة هي البيئة التي يمكن ان يشعر فيها الفرد انه يمكن ان يشارك في جرم ولا يمكن كشفه كمشارك في هذا الجرم. وقد توجد ظروف مختلفة داخل المنظمة او المشروع التي يمكن ان تعطي الفرد هذا الشعور بالفرصة. وإذا كانت المنظمة لا تمتلك سياسة لضبط انشطتها المختلفة التي يمكن ان تسمح للفرد بالمشاركة في نشاط الغش، ومن ثم يصبح الجاني متشجعا على المشاركة في الافعال الاجرامية بسبب عدم وجود سياسة رسمية مكتوبة كوسيلة سلطة للتطبيق (ACFE, 2007).



شكل (1): مثلث الغش

1-2-2-1 اسباب الغش: ان السبب الجذري للغش هو الحاجات الفردية الى المال حقيقية كانت او تصور (الجشع) ويمكن ان تنشأ الحاجة المالية من اي شيء في الحياة : كالتنفقات الطبية الكبيرة، النفقات الجامعية تكاليف الزفاف والأطفال وتكاليف الرعاية الطبية المنزلية للمعوقين وكبار السن المخدرات والسكر والقمار اعالة اكثر من عائلة الاسراف في العطل والرحلات شراء المواد الكمالية كالسيارات الفارهة والأثاث والزوارق، او لغرض الانتقام، او حتى لاسباب التباهي واختلاف القيم باعتبار بعض انواع السرقة نوع من الرجولة والشجاعة ولاسترجاع حق لم ينصف فيه وبالتالي تكون دافعا للسرقة. وهنا على الجهات الاشرافية ان تدرس هذه الحالات لدى موظفيها (ACFE, 2007).

1-2-2-3 التبرير : التبرير هي اسلوب وعملية ذهنية من خلالها يمكن للفرد ان يتوصل الى ادراك في ذهنه ليبرر اي فعل او فعل المشاركة. والتبرير يمكن ان يخفف الشعور بالذنب ويوفر له المتطلبات النهائية لمتلث الاحتيال. فبعد وجود الفرصة وعناصر الدافع لمتلث الغش فالعديد يحتاجون الى ان يضع المبرر لا عماله بكونها الخطوة الاخيرة والنهائية في متلث الغش. وهناك الذين ليسو بحاجة الى التبرير فهم يعرفون ماذا يفعلون ومهما كانت الدوافع فهم ليسو بحاجة لإخفاء نشاطهم الاجرامي. فقد يكون المبرر ان الجميع يشاركون في الغش ولاسيما اذا ما شمل ذلك المشرفين والمدراء، ويرى الموظفون انه لا توجد عواقب لأفعالهم . او ان الموظف لم يعامل بطريقة عادلة او يشعر انه تعرض للظلم او انه لم يحصل على العالوة او الزيادة في راتبه او ان يوضع في ذهنه ان المؤسسة التي يعمل بها غير عادلة لذلك فان الموظفون يشعرون ويبررون اعمالهم بأنها صحيحة (ACFE, 2007)، او ان هناك اتجاه لدى الادارة تجاه ضوابط الرقابة والسلوك الاخلاقي للعاملين يبرر من سرقة الأصول فإذا ما لجأت الادارة الى غش العملاء فانه من الممكن ان يشعر الموظفون ان تصرف الغش مقبولا ايضا من قبلهم (لطفي، 2010: 280).

1-3-3 ماهو غش القوائم المالية:

اما الغش او الاحتيال في التقارير او القوائم المالية فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن التحريف العمدي او حذف قيم او افصاحات بنية خداع او تضليل المستخدمين المعنيين (لطفي، 2010: 271). كما يمكن تعريف غش القوائم المالية بأنه "تحريف متعمد للحالة المالية للمؤسسة يستكمل من خلال احداث الاخطاء المتعمدة او الاغفال المتعمد لمبالغ او الافصاح في البيانات المالية لغرض خداع مستخدمي القوائم المالية" (ACFE, 2007).

ومن خلال ملاحظة عوامل خطر ارتكاب الغش في القوائم المالية ، نجد ان العوامل الموجودة في الغش الفردي نفسها موجودة في غش القوائم المالية وهي الحوافز او الضغوط والفرص والمبرر.

1-3-3-1 الحوافز والضغط : دائما ان هناك الحوافز او الضغوط التي تؤدي الى ارتكاب غش القوائم المالية في المؤسسات (Famos, 2003) كوجود حالات:

- تهديد الاستقرار المالي والربحي
- ارتفاع درجة المنافسة او تشبع السوق جنبا الى جنب مع انخفاض هامش الربح
- التعرض الى التغيرات السريعة

- انخفاض كبير في طلب العملاء
- زيادة الفشل في الاعمال سواء في الاقتصاد ككل او صناعة معينة
- خسائر التشغيل (على سبيل المثال التهديد بحجز الرهن، او الإفلاس او الاستحواذ)
- تكرار التدفقات النقدية السلبية الناتجة عن العمليات
- عدم القدرة على توليد التدفقات النقدية من العمليات بينما يتم الابلاغ عن الارباح او نمو الارباح
- وجود ضغوط الطرف الثالث المفرطة على الادارة، والتي تتضمن :
 - توقعات الربحية او الاتجاه من خلال محلي الاستثمار والمستثمرين في المؤسسات، والمقرضين المهمين، او اطراف خارجية اخرى،
 - الحاجة الى الحصول على ديون او تمويل اسهم لكي تبقى في وضع تنافسي
 - عدم القدرة على دفع الديون او متطلبات الديون المتعهد بها الاخرى
 - الآثار العكسية المتصورة والحقيقية للإبلاغ عن النتائج المالية السيئة في المعاملات الهامة المتعلقة
- تهديد صافي الثروات الشخصية للإدارة او مجلس الادارة بالأداء المالي للوحدة المترتبة عن الحالات التالية :
 - التركيز الكبير في صافي الثروات الشخصية في العمل او المنظمة
 - اجزاء كبيرة من تعويضاتهم مشروطة بتحقيق نتائج تشغيلية ، او مركز مالي، او تدفق نقدي، او اسعار اسهم ، طموحة
 - ضمانات شخصية لديون الشركة او المنظمة هي كبيرة على صافي الثروة الشخصية
- زيادة الضغوط على الادارة او موظفي التشغيل لتحقيق الاهداف المالية التي وضعها مجلس الادارة او الادارة.

1-3-2 الفرص : ان طبيعة الصناعة و عمليات المنشأة ربما تقدم فرص للمشاركة في اعداد التقارير المالية الاحتياطية التي تنشأ عن وجود صفقات ذات الاطراف الكبيرة (المهمة) (Significant related-party transactions) او وجود اجراء تخمينات للموجودات او المطلوبات او العوائد او المصاريف التي تتضمن مواضيع حكمية (اي تتضمن حكما شخصيا) او و حالات عدم تأكد يكون من الصعب التثبت منها، او وجود عمليات كبيرة وغير الاعتيادية او المعقدة المتعلقة بعمليات نهاية السنة كالتى تتضمن عمليات " الجوهر يتغلب على الشكل substance over form" او وجود عمليات كبيرة تقع او تجري عبر الحدود الدولية او عمليات حسابات بنكية كبيرة او ثانوية او فرعية في الملاذات القضائية والتي لا يبدو ان لها مبرر تجاري واضح. كما ان عدم فعالية مراقبة الادارة تكون من خلال الهيمنة على الادارة من قبل شخص واحد او مجموعة من دون ظوابط، وعدم وجود إشراف فعال لمجلس الادارة على عملية اعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية، كما ان لجنة التدقيق ليس لهل دور فعال في عملية اعداد التقارير او الرقابة الداخلية. وهناك عامل اخر لإتاحة فرصة ارتكاب الغش وهو وجود هيكل تنظيمي معقد وغير مستقر ، يتضمن خطوط سلطة ادارية غير اعتيادية و ارتفاع معدل دوران المناصب الادارية العليا والمحامي واعضاء مجلس الادارة . كما ان نقص في مكونات

الرقابة الداخلية، الناجمة عن عدم كفاية متابعة الضوابط و ارتفاع في معدل دوران موظفي المحاسبة والتدقيق الداخلي وتكنولوجيا المعلومات، و تعيين موظفين غير مؤهلين في المحاسبة والتدقيق الداخلي وتكنولوجيا المعلومات، و عدم كفاءة نظم المحاسبة والمعلومات. كل هذه العوامل تجعل من وجود فرصة الغش في القوائم المالية متاحا لغرض التلاعب في القوائم المالية وتغيير صورة المركز المالي او نتيجة النشاط من اجل تحقيق منافع شخصية على حساب الشركة والسوق (Famos, 2003).

1-3-3 مبررات غش القوائم المالية : قد تشير الظروف التالية الى عوامل خطر التي هي انعكاس لمواقف ومبررات هؤلاء الاشخاص (مثل اعضاء مجلس الإدارة، الادارة او موظفين اخرين) الذين شاركوا او برروا اعداد التقارير المالية للمنشأة (شلييك، <http://www.acc4arab.com>).

1. اتصالات وتأييد غير فعال للقيم والمعايير الأخلاقية للمنشأة عن طريق الإدارة أو اتصال بقيم أو معايير أخلاقية غير ملائمة
2. مشاركة غير مالية مبالغ فيها للإدارة أو انشغال باختبار المبادئ المحاسبية أو تحديد التقديرات الجوهرية.
3. تاريخ معروف لانتهاكات قوانين الأوراق المالية أو القوانين واللوائح الأخرى أو وجود مطالبات ضد المنشأة ، وإدارتها العليا أو زعم الغش لأعضاء مجلس الإدارة أو انتهاكات للقوانين واللوائح.
4. اهتمام مبالغ فيه من قبل الإدارة في الاحتفاظ أو زيادة سعر أسهم المنشأة أو اتجاهات أرباحها.
5. ممارسة عن طريق الإدارة للارتباط أمام المحللين والدائنين والطرف الثالث بتحقيق تنبؤات مغالى فيها أو غير واقعية.
6. فشل الإدارة في تصحيح الظروف المعروفة القابلة للتقرير عنها في وقت مناسب.
7. الاهتمام عن طريق الإدارة في استخدام وسائل غير ملائمة لتدنية الأرباح المفصح عنها لأسباب ضريبية
8. محاولات متكررة عن طريق الإدارة لتبرير المحاسبة الحدية او غير الملائمة على أساس الأهمية النسبية.
9. العلاقات المتوترة بين الإدارة والمدقق الحالي أو السابق ، والعوامل التالية تزيد من حدة هذا التوتر :

- مطالب وضغوط غير مقبولة على المدقق على سبيل المثال قيود زمنية غير معقولة بخصوص إنهاء عملية التدقيق وإصدار تقرير المراجعة.
- قيود رسمية أو غير رسمية على المدقق والتي تقيد وتحد بشكل غير ملائم من عملية الوصول إلى الأفراد أو المعلومات أو المقدرة على الاتصال بفاعلية مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

- سلوك استبدادي للإدارة في التعامل مع التدقيق ولاسيما فيما يتضمن محاولات التأثير على نطاق عمل التدقيق أو اختيار استمرار أفراد فريق عمل التدقيق المخصص على مهمة التدقيق .

المبحث الثاني

بعض الإجراءات التي يمكن ان يتبعها المدقق لاخلاء مسؤوليته

هناك واجبات مفروضة على المدقق بحكم طبيعة عمله، التي تتمثل بالقيام بالتخطيط لعملية التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع الأدلة وتقييمها ومن ثم تنتهي بإبداء الرأي بالقوائم المالية من خلال اصدار تقرير موجه الى الوحدة التي يقوم بتدقيقها . هذه العملية تفرض على المدقق بعض الواجبات الملزمة التي يجب على المدقق تنفيذها والى تحمل بعض المسؤوليات التي يمكن ان تظهر اذا ما ابدى قصورا في اجراء عملية التدقيق. ومن جوانب المسؤولية التي يمكن ان يتعرض لها المدقق هو مسؤوليته في الكشف او منع الغش، والتي هي موضع جدل ونقاش كبيرين. وهنا يطرح سؤال ما هي الواجبات والإجراءات التي من الممكن ان يتبعها المدقق لكي يخلي مسؤوليته اثناء عملية التدقيق(KUJINGA :2010) . ويمكن ان نلخص هذه الاجراءات بما يلي:

1-2 الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش (AU (Intal and Do, 2002: 73) (Section 360

على المدقق وكجزء من واجباته ان ينفذ الاجراءات التالية للحصول على المعلومات التي تستخدم لتحديد مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش :

1-1-2 الاستفسار من الإدارة وغيرها من داخل الوحدة للحصول على وجهات نظرهم حول مخاطر الغش وكيفية معالجتها

2-1-2 الاخذ بنظر الاعتبار أية علاقات غير عادية أو غير متوقعة التي تم تحديدها في أداء الإجراءات التحليلية في تخطيط عملية التدقيق

3-1-2 الاخذ بنظر الاعتبار وجود واحد أو أكثر من عوامل خطر الغش

4-1-2 الاخذ بنظر الاعتبار المعلومات الأخرى التي قد تكون مفيدة في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية نتيجة الغش

2-2 واجب النظر في احتمالية وجود الغش :

وقد عقد هذا الواجب الاساسي ليشمل واجب الاخذ بنظر الاعتبار احتمالية الغش في الظروف التي تكون فيها الشبهة موجودة او مثارة، فعلى مدقق الحسابات ان ينقضى بجدية هذه الاحتمالية. وان الاخذ بنظر الاعتبار امكانية الغش يتم عن طريق صياغة وتنفيذ اجراءات توفر ضمانة معقولة بانه سيتم الكشف عن الغش كما يتصوره المدقق.

ومن حيث المبدأ "فان الواجب الاساسي في التدقيق يجب ان ينفذ مع مراعاة احتمالية وجود الغش". وان يجري تخطيط وتنفيذ تدقيق حسابات الشركة مستدركا احتمالية وجود الغش،

وإذا ما اكتشف مخالفة واضحة يجب اجراء اختبارات اخرى او عمل المزيد من الاستفسارات التي قد تكون مطلوب ليكون مقتنعا ، حقيقة، بعدم وجود مخالفات. وهنا يطرح السؤال: كيف للمدقق ان يبدي المراعاة الواجبة لاحتمال وجود الغش في القوائم المالية؟ والإجابة هنا تكون انه على المدقق ان يتجاهل اي ثقة في الاستقامة والأمانة من المديرين او مجلس الادارة والتأكيد على اهمية التدقيق بعقل مفتوح فيما يتعلق بالتحريفات الجوهرية بسبب الغش.

وعلى فريق التدقيق ان ينظر في الوسائل التي من خلالها والمجالات التي يعتقد ان القوائم المالية للمنشأة يمكن ان تكون معرضة للغش، وكيف يمكن للإدارة ان ترتكب الغش. ويجب ان يقترن هذا على تحديد معين للظروف الداخلية والخارجية التي لها تأثير على الوحدة مما يشجع الادارة او اي شخص اخر لارتكاب الغش. وإذا ما لوحظ ان عوامل الاشتباه كوجود تغيرات ملحوظة او مفاجئة في سلوك الإدارة، فانه يجب تحليل ذلك، والنظر في احتمالية تجاوز الادارة على نظام الرقابة الداخلية. وعلى المدقق عندما يجري الاختبارات ان يأخذ في نظر الاعتبار ان هناك اشخاصا غير امينين ومحتالين (KUJINGA :2010).

2-3 واجب ممارسة الشك المهني وتحديد عوامل خطر الغش:

وهنا يجب على المدققين التغلب على بعض النزعات وال ميول كالاتماد الزائد عن اللازم او المفرط على اقرارات العميل وتأكيداته، وإنما التحيز باتجاه موقف شكوكي Skeptical Attitude او ذهن تساؤلي ، وان ينحى جانبا عن العلاقات السابقة مع العميل وألا يفترض ان كل العملاء امناء وصادقين ، وان يتبنى ذهنا شكاك يتسم بالانتقادية والتشكك عند اداء مهام التدقيق ولاسيما اثناء عملية تخطيط عملية التدقيق وتقييم ادلة الاثبات (لطفي، 2010 : 323)، وان يكون حذرا عند العوامل التي توفر حافزا لارتكاب الغش ، وتشمل مثل هذه العوامل الرغبة في تلبية توقعات الطرف الثالث للحصول على عوائد اضافية، والاعتماد المخصص للمكافئات وفرص المكافئات الاضافية اذا ما تم الايفاء باهداف ربحية معينة، والرغبة في الاستفادة من تراخي الرقابة لتحقيق مكاسب شخصية. فان مجرد وجود هذه العوامل لا يعني بالضرورة وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش. ولكن وجود هذه العوامل يجب ان تثير الشكوك، فانه يجب على المدقق ذي التأهيل والعناية المعقولة ان يحددها وان يجري المزيد من التحقيقات بعناية (KUJINGA, 2010).

2-4 زيادة الاهتمام بتقييم هيكل الرقابة الداخلية :

عند تحليل الرقابة الداخلية لعمليات اونظام اية منشأة ، يجب ان يكون المدقق حذرا مع العوامل التي توفر حافزا لارتكاب الغش. وتشمل مثل هذه العوامل الرغبة في تلبية توقعات الطرف الثالث في الحصول على عوائد اضافية، والاعتماد المخصص للمكافئات وفرص المكافئات الاضافية اذا ما تم الايفاء بأهداف ربحية معينة، والرغبة في الاستفادة من تراخي الرقابة لتحقيق مكاسب شخصية. فان مجرد وجود هذه العوامل لا يعني بالضرورة وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش. ولكن وجود هذه العوامل يجب ان تثير الشكوك، فانه يجب على المدقق ذي التأهيل والعناية المعقولة ان يحددها وان يجري المزيد من التحقيقات بعناية. (KUJINGA, 2010).

وهنا على المدقق ان يقوم بفهم وتقييم هيكل الرقابة الداخلية بالشركة لتحديد مدى الثقة فيه وإمكانية الاعتماد عليه ، ومدى ملائمة اساليب الرقابة الداخلية للمخاطر المتعلقة بالغش ومدى كفاءة ونزاهة الادارة والقائمين على حوكمة الشركة في الاشراف على تقييم المخاطر المتعلقة بالغش. وهناك العديد من الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها في تقييم هيكل الرقابة الداخلية كأسلوب قائمة الاستقصاء وأسلوب الدراسة الوصفية او أسلوب خرائط التدفق. (علي ، 2011: 81-84).

وقد اوضح قانون سيربنس اوكسلي - 2002 ان الرقابة تعد عنصرًا مهمًا جدًا لاستعادة ثقة المستثمرين ، وقد ألزمت الفقرة 404 بضرورة القيام بعمل تقييمات سنوية للإجراءات والرقابة الداخلية المسؤولة عن اعداد التقارير المالية، كما تتطلب من الادارة ضرورة التقييم والتصديق على فعالية الرقابة هذه. بالاضافة الى ذلك يتطلب من المراجع القيام بإعداد تقرير منفصل للتأكيد على تأكيدات الادارة عن فعالية الاجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية (Sarbanes-Oxley Act Section 2002).

2-5 تعلم فن الاستماع

ان الاستماع الى الاطراف الاخرى ولاسيما المشتبه بهم او الذين يملكون قدرا كافيا من المعلومات المتعلقة بالواقعة المعنية تساعد المدقق على توفير قدر كاف من المعلومات مع ضرورة التقييم والنقضي عن مدى صحة هذه المعلومات التي استمع اليها (علي ، 2011 : 33).

2-6 تحديد العلامات التحذيرية (Red Flag): (علي ، 2011 : 34-36). وهي مؤشرات تنظيمية لمخاطر الغش، اي الاخذ بنظر الاعتبار اي موقف يثير الريبة والشك والتي يكون هناك فيها خطر احتمال حدوث الغش مثل:

2-6-1 العناصر غير المتكررة الحدوث والتي تتحملها الشركة بسبب طبيعتها الخاصة كالفيضانات، والحرائق والمنازعات القضائية او الدخول في اندماجات او بيع احد الاصول، والتي يمكن تحميل قسم من النفقات التي تحملتها سنة معينة على سنوات اخرى بهدف تضخيم النتائج المعلنة او العكس. وان وجود هذه المؤشرات يدل على وجود جوانب ضعف اساسية في النتائج التشغيلية.

2-6-2 التغيرات الدورية في سياسات احتساب الاحتياطيات والاستهلاكات وأقساط الديون وغيرها، حيث ان التغيرات المتكررة في مثل هذه السياسات يمكن ان تخفي ورائها امكانية حدوث تلاعب في الارقام .

2-6-3 تعقد المنتجات حيث ان بعض الشركات توفر منتجات او ادوات مالية معقدة مثل اصدار ادوات مالية مهيكلّة تشتمل على مشتقات او قد تستخدم استراتيجيات يصعب فهمها

2-6-4 مكافئات الإدارة ، اغلب المدراء يحصلون على مكافئات مرتفعة بغض النظر عن اداء الشركة التي يعملون بها على الرغم من انخفاض اداء الشركة يعني ضرورة حصول المدراء على مكافئات منخفضة ، وان عدم وجود مبرر او علاقة سببية بين اداء الشركة وبين المكافئات المدفوعة يمكن ان يكون علامة تحذيرية

2-7 واجب تطبيق اجراءات التدقيق التي تعالج تحديد عوامل مخاطر الغش على نحو كاف:

يتطلب من المدقق جمع المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش من خلال توجيه الاستفسارات للإدارة والآخرين داخل المنشأة والنظر الى نتائج الاجراءات التحليلية التي اجريت عند تخطيط عملية التدقيق وعوامل خطر الغش واية معلومات اخرى. كما يتطلب من المدقق استخدام المعلومات التي جمعها من اجل تحديد المخاطر التي يمكن ان تتجم عن تحريف جوهري ناتج عن الغش، وتقييم نظام المنشأة او الضوابط التي تعالج تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية. وعلى الإدارة ان تضع برامج وضوابط مضادة للغش من خلال خلق ثقافة اخلاقية مؤسسية وتنفيذ ضوابط وعمليات مضادة للغش، و وضع برنامج رقابة فعال عملي (

(SAS No.99 , www.aicpa.org)

2-8 واجب الابلاغ عن المخالفات :

يمكن ان يحصل المدقق على معلومات تساعد لجنة المراجعة للوفاء بمسؤولياتها. وبوجه عام تتعلق هذه المعلومات بأوجه القصور في تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية ويطلق عليها الظروف الواجب الابلاغ عنها reportable conditions. وعملية التوصيل هذه هو جزء من عملية التدقيق التي يتم تنفيذها. وإذا لم تكن هناك لجنة تدقيق فيجب ان يتم توصيل ذلك الى شخص او اشخاص يضطلعون بمسؤولية عامة عن الرقابة الداخلية مثل مجلس الإدارة او المالك. (ارينز ولوبك : 2005: 405). وكذلك يمكن للمدقق الخارجي ان يساعد الإدارة او مجلس الإدارة او لجنة التدقيق من خلال تقييم عمل المؤسسة في تحديد وتقييم والاستجابة الى خطر الغش. ويجب ان يكون هناك من جانب مجلس الإدارة او لجنة التدقيق حوار صريح ومفتوح مع المدقق لتقييم معالجات المؤسسة فيما يتعلق بالخطر ونظام الرقابة الداخلية. ويجب ان يتضمن مثل هذا الحوار مناقشة حساسية المؤسسة عن التقارير المالية الاحتمالية وتعرضها الى اختلاس موجودات المنشأة . وعليه يجب ان يكون هناك اتصال مابين لجنة التدقيق والإدارة والمستشار القانوني بخصوص

مزاعم الغش وكيفية التعامل معها (TRANG, 2011)

2-9 اجراء المناقشة (العصف الذهني Brine storm) بين اعضاء الفريق المكلف بعملية التدقيق

يطلب SAS no. 99 من فريق التدقيق البحث في احتمال وجود اخطاء جوهرية في القوائم المالية بسبب الغش قبل وأثناء عملية جمع المعلومات. وهذا يتطلب اجراء عملية " العصف الذهني" وهو مفهوم جديد في الادب المحاسبي . وان نضع في اعتبارنا ان العصف الذهني هو اجراء مطلوب ويجب ان يطبق بنفس الدرجة من العناية الواجبة لأي اجراء تدقيقي اخر. وهناك هدفين اوليين لجلسات العصف الذهني. الاول استراتيجي في طبيعته وبالتالي فان فريق التدقيق سيكون لديهم فهم للمعلومات بحيث ان فريق التدقيق المتمرس ستتكون لديهم خبرة عن العمل وكيف يمكن ان يرتكب او يخفي الغش.

الهدف الثاني للجلسة هو وضع اخلاقيات "tone at the top" لتنفيذ العقد. والمطلوب اجراء العصف الذهني مع موقف للعقل الشكوكي لوضع نموذج بدرجة مناسبة من الشك المهني. والاعتقاد بان مثل هذه الثقافة التدقيقية ستبث في كامل العقد، مما يجعل اجراءات التدقيق اكثر فعالية.

وبمجرد ان يقيم فريق التدقيق نقاش جدي حول مدى قابلية الوحدة على الغش يعمل ايضا على تذكير المدققين بان هذه الاحتمالية موجودة في كل عقد، على الرغم من اي او موقف مسبق عن الصدق والنزاهة.

ويجب ان نلاحظ ان SAS no. 99 لم يقتصر اجراء عملية العصف الذهني في مرحلة التخطيط من عملية التدقيق. ويمكن استخدام العصف الذهني جنبا الى جنب في اي جزء من عملية جمع المعلومات. ويقوم المدققين بجمع المعلومات بشكل مستمر طوال العقد، لذا يبحث عن الفرص في كل مراحل الطريق. وقد يختار بعض المدققين لقاء المناقشة مرة اخرى عند الاقتراب من استنتاجات التدقيق للنظر في النتائج والخبرات من كل اعضاء الفريق وفيما اذا كان تقييم الفريق بما يتعلق بالاستجابة لمخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب الغش كانت ملائمة.

فضلا عن العصف الذهني يطلب SAS no. 99 من اعضاء الفريق التواصل فيما بين بعضهم البعض في كل مراحل العقد فيما يتعلق بمخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب الغش. وفي الحقيقة فان المعيار. وقد اثبتت دراسة (Carpenter, 2005) ان اجراء جلسات العصف الذهني تؤدي الى توليد افكار اكثر جودة حول الغش من افكار المدققين الفرديين، كما ان توثيق هذه الافكار ومن ثم اتخاذ الاجراءات للاستجابة لهذه المخاطر لها دور كبير في تقييم مخاطر الغش بشكل اكثر فعالية. كما ان تقييمات مخاطر الغش المقدمة كفريق بعد جلسات العصف الذهني تكون اكبر بكثير من التقييمات المقدمة من الافراد المدققين في الفريق قبل الجلسة.

2-10 ان يتحقق المدقق من ان الادارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم الثقافية والأخلاقية لديها ولاسيما الاشخاص الذين يكونون على تماس مع اصول الشركة وسجلاتها، وان يتحقق ان الشركة تقوم بالتعامل بعدالة وصدق مع العاملين (لطفى: 2010: 280)

2-11 تخطيط الاجراءات التحليلية PLANNING ANALYTICAL PROCEDURES

ان احد الاسباب التي تجعل المراجعين يفشلون في اكتشاف الاخطاء الجوهرية بسبب الغش هو انهم ينظرون الى الارقام الحالية بمعزل عن المعلومات ذات الصلة بالماضي او غيرها من المعلومات. ولهذا السبب فانه على المدقق ان يأخذ بنظر الاعتبار نتائج الاجراءات التحليلية في تحديد خطر الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش (Ramos, 2003). كما ان على المدقق ان يجري الاجراءات التحليلية من دون ان يتأثر بالبيانات والمعلومات التي يقدمها الزبون، ويجب النظر ايضا ان الاجراءات التحليلية تكون غير فعالة اذا ما تواجدت النية في الغش من قبل الادارة فانه يمكن خداع المدقق. وللتغلب على ذلك يجب على المدقق ان يستخدم الاجراءات التحليلية كأداة لتحديد المناطق التي تمثل خطرا له صلة بالتدقيق كوجود معاملات او احداث او مبالغ او نسب او توجهات غير اعتيادية التي قد تشير الى خطأ يؤثر على القوائم المالية. (Intal and Do: 2002: 81).

12-2 وضع إجراءات تدقيقية لا يمكن التنبؤ بها Predictability of auditing

procedures. مرتكب الغش عادة ما يكون على دراية بإجراءات التدقيق الخاصة التي عادة ما يجريها المدقق الخارجي. وبهذه المعرفة يستطيع ان يخفي الغش في الحسابات التي هي اقل احتمالاً لان ينظر بها المدقق. وهنا يطلب من المدقق الى ادراج إجراءات تدقيقية من التي لا يمكن التنبؤ بها من سنة الى اخرى، ويقدم نصائح لتنفيذ هذه المتطلبات (Ramos, 2003).

13-2 يجب ان تكون عملية تقييم المخاطر عملية مستمرة طوال تنفيذ عقد التدقيق . حيث ان عملية التقييم التي تتضمن التخطيط وتقييم الخطر والحصول على الادلة وتقييمها يجب ان تستمر طوال عقد التدقيق بدلاً من ان تنفذ كمرحلة منفصلة في عملية التدقيق. فتقييم المخاطر يمكن ان تتم في فترة قبول او رفض العميل او في فترة التعاقد في فترة تقييم الرقابة الداخلية او عند الحصول على الادلة... الخ (Intal and Do: 2002: 81).

المبحث الثالث

الاستراتيجية الدفاعية التي يمكن ان يمارسها المدقق

بما ان المدقق معرض في كثير من الاحيان لخطر التقاضي من قبل اطراف عدة ولاسيما قبل الطرف الثالث وهم المقرضين والمستثمرين، فان المدقق يكون عرضة لارتكاب الاخطاء سواء المتعمدة او غير المتعمدة او ناتجة عن اهمال جسيم او ارتكاب اخطاء في عملية التدقيق او عدم اجراء عملية التدقيق وفق المعايير الميدانية او انه يكون في كثير من الاحيان متهما من قبل الاطراف الاخرى بارتكاب الاهمال في حالة تعرض مستخدمي القوائم المالية او المالكين الى الخسارة . وهنا على المدقق ان يتبع عدد من الاجراءات الدفاعية لحماية مصالحه وعدم تعرضه للمقاضاة او في حالة تعرضه لدعوة قضائية من احد الاطراف وهذه الاستراتيجية تقوم على النقاط التالية:

1-3 بما ان عملية التدقيق تتضمن اجراء مقابلات مع الموظفين والإدارة فانه من ضرورة ادخال شرط تعاقد في عقد التدقيق يلزم الزبون بالامتناع عن تقديم معلومات مضللة او غير صحيحة سوية مع القوانين الاخرى التي تدعم ذلك، وبالتالي فان وجود هذا الشرط يجعل من المستحيل على العميل ان يطالب بأية تعويضات ناتجة عن عدم الكشف عن حالات الغش، حيث انها تقلل مسؤولية المدقق عن الكشف عن الغش اذا ما كان هناك تعمد في تقديم معلومات مضللة (Viviers and Venter, 2008).

2-3 يجب التثبت ان الخسارة التي وقعت على الطرف الثالث هي ناتجة عن الاعتماد على تقرير المدقق وإلا فان المدقق ليس مسؤولاً عن الخسارة التي لحقت بالطرف الثالث حتى لو كان هناك خلل او فشلا في الكشف عن تحريفات جوهرية في القوائم المالية او اهمالا من المدقق، بمعنى اخر ان تتحقق اركان المسؤولية المدنية العقدية (مابين المدقق والشركة) او تقصيرية (مابين المدقق والطرف الثالث). واركان المسؤولية المدنية هي **الضرر والخطأ والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر**. ويمكن التعبير عن الضرر بخسارة مالية عانى منها احد مستخدمي القوائم المالية مع امكانية اثبات الضرر بسبب اهمال المدقق وعدم بذل العناية المهنية اللازمة. وهنا على المدعي ان يثبت ان البيانات كانت مضللة بشكل جوهري و انه اعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراته وان هذا الاعتماد سبب خسارته وان المدقق كان مهملا اهمالا جسيما او سلك مسلك مخادع. اما **الخطأ** فان القاعدة العامة هو ألا يسأل المدقق إلا في حدود ما ارتكبه من خطأ. وهناك معيارين للخطأ وهو المعيار المادي وهو يتعلق بمستوى الخطأ او نسبته الذي

يستوجب مسؤولية المدقق وهو الخطأ الجسيم ، والمعيار الثاني هو معيار ذاتي يتعلق ببذل المدقق للعناية المهنية اللازمة اثناء قيامه بالتدقيق، وإذا ما تم اثبات ان المدقق لم يعمل باخلاص جيد عند وضع تقريره . وإذا تمكن المدقق من اثبات ان قد أجرى اختبارات معقولة فعندئذ لا يعتبر مسئولاً عن الضرر. والركن الثالث هو وجود العلاقة السببية بين الضرر والخطأ. فلا يكفي لقيام مسؤولية المدقق المدنية توفر خطأ من جانبه وحدث ضرر للمدعي بل لابد من وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر، اي لابد ان يكون الضرر نتيجة مباشرة للخطأ (<http://www.dorar-aliraq.net/threads/11639>).

3-3 الاصرار على ان حجم الخسائر يجب ان يتناسب مع حجم الضرر بمعنى ان يتحمل المدقق الخسارة في حالة وقوعها بنسبة الضرر الذي يتسببه او الناتج عن اهماله (ارينز ولوبك ، 2005: 158-160).

3-4 يجب ان تتضمن دفع المدقق ضد القضايا المرفوعة ضده بواحد او اكثر من الطرق التالية ولاسيما الدعاوي المرفوعة من قبل الشركة موضع التدقيق (ارينز ولوبك ، 2005: 158-160)(معيار المراجعة المصري (240) (القريشي، 2011: 280 - 282):

3-4-1 عدم وجود التزام في العقد

وهو ان يدعي المدقق بعدم وجود مادة في العقد تشير بشكل صريح الى او ضمنى الى ضرورة قيام المدقق بأداء امرا على نحو معين.

3-4-2 انه تم اداء التدقيق بالمستوى المطلوب

وفي هذا لخصوص يمكن لمنشأة المحاسبة ان تدعي ان اداء التدقيق قد تم وفق متطلبات معايير التدقيق المتعارف عليها. وحتى وان ظلت هناك اخطاء او مخالفات لم يتم الكشف عنها، فلا يعد المدقق مسئولاً عنها مادام قد ادى عملية التدقيق على نحو ملائم. وطبقاً الى مفهوم الشخص العاقل او الرشيد فان المدقق ليس معصوماً من الخطأ وان التدقيق لا يقدم ضماناً كاملاً باكتشاف الاخطاء والمخالفات كافه. وان مطالبة المدققين باكتشاف كافة الاخطاء والمخالفات سيكون المدقق في هذه الحالة ضامناً لدقة القوائم المالية، وهذا غير ممكن، حيث انه في بعض الاحيان لا يدل الاكتشاف اللاحق لتحريف جوهري ومؤثر في القوائم المالية ناتج عن غش على الفشل في الالتزام بمعايير التدقيق. كما في بعض الانواع المحددة من التحريفات المتعمدة التي تم اخفاؤها بشكل متعمد من خلال التواطؤ بين واحد او اكثر من افراد الادارة او المسؤولين عن الحوكمة او العاملين او الذي يشتمل على وثائق مزورة.

3-4-3 المساهمة بالإهمال

ويحدث ذلك عندما تؤدي تصرفات الزبون الى حدوث الخسائر المسببة للضرر او تتدخل مع اداء التدقيق مما يؤدي الى منع المدقق من اكتشاف سبب الخسائر. كمثال على ذلك افترض ان الزبون ادعى بان مدقق الحسابات اهمل في اكتشاف سرقات مرتكبة فإذا ابلغ مدقق الحسابات بذلك كتابياً بوجود ضعف في الرقابة الداخلية لمنع السرقات ولم تقم الادارة بتصحيح الموقف يمكن ان يدافع عن نفسه على اساس المساهمة بالإهمال. او ان مدقق الحسابات قد فشل في تحديد الجزء غير القابل للتحصيل من المدينين والخاص برصيد معين وعند فحص امكانية القيام بالتحصيل اتضح بان مدير الائتمان قدم معلومات

كاذبة وزائفة في المستندات وفي هذه الحالة يفترض ان تدقيق هذا الرصيد قد تم وفق متطلبات معايير التدقيق المعتمدة ويمكن الدفاع على اساس المساهمة في الاهمال.

3-4-4 عدم وجود صلة السببية

حتى يتمكن للعميل ان يكسب قضية ضد المدقق عليه ان يثبت وجود صلة السببية بين خرق المدقق لمعيار العناية المهنية والضرر الذي حدث له. فعلى سبيل المثال اذا فشل المدقق من الانتهاء من عملية التدقيق في التاريخ المتفق عليه وادعى العميل ان ذلك سبب عدم موافقة البنك على تجديد القرض مما سبب ضررا له. وفي هذا الحالة يتمثل دفاع المدقق ان البنك رفض تجديد القرض لأسباب اخرى كان يكون ضعف الحالة المالية للعميل .

3-5 إدخال عنصر عدم قابلية التنبؤ في إجراءات التدقيق من سنة الى اخرى حيث ان مرتكبي الغش الناجحين لهم دراية بإجراءات التدقيق التي يقوم بها المدققين وعن طريق تلك المعرفة يمكن لهم اخفاء الغش في الحسابات والتي يكون احتمال اطلاع المدققين عليها ضعيفا. (لظفي، 2010: 338).

3-6 التعامل مع الزبائن الذين يتوفر فيهم الاستقامة : اذا لم تكن الاستقامة متوفرة في الزبون توجد زيادة في احتمال التعرض للمسائلة القانونية، ويجب ان تتوفر لدى مكتب التدقيق اجراءات يمكن من خلالها تقييم استقامة الزبائن وعدم التعامل مع الذين تثبت عدم استقامتهم (القريشي، 2011: 293) .

3-7 توثيق العمل على نحو ملائم : يساعد الاعداد الجيد لأوراق العمل على تنظيم التدقيق وأدائه على نحو جيد وتعد اوراق العمل امرا مهما في الدفاع عن اداء التدقيق في الدعاوي القضائية (القريشي ، 2011: 294) .

3-8 وجود التامين المناسب : من الضروري ان يتوافر لمكتب التدقيق الحماية التأمينية المناسبة في حالة التعرض للتقاضي وان التامين ضد المسؤولية القانونية مازال متاحا امام كافة المدققين الخارجيين على الرغم من ارتفاع تكاليف اقساط التامين (القريشي ، 2011: 295)

3-9 البحوث في مجال التدقيق : يجب استمرار البحوث للتوصل الى اساليب افضل لاكتشاف التحريفات الجوهرية غير المعتمدة وغش الادارة والموظفين لتوصيل نتائج التدقيق الى مستخدمي القوائم المالية وللتأكيد على حيادية المدقق (ارينز و لوبك ، 2005: 173)

3-10 تثقيف المستخدمين : من الضروري ان يتم تثقيف المستثمرين وباقي الذين يقرؤون القوائم المالية عن المقصود برأي المدقق ومدى طبيعة عمله ويجب ان يعلم المستخدمين ان المدقق لا يقوم باختبار كافة الدفاتر 100% وانه لا يضمن دقة الدفاتر المالية ومن غير الممكن التوصل الى النتائج بدقة تامة (ارينز و لوبك ، 2005: 173)

3-11 الحصول على خطابي التعاقد والتمثيل: ويعد هذان الخطaban من الامور المهمة في الدفاع حيث يتم فيهما تعريف التزامات كل من الزبون والمدقق، ويساعدان المدقق ليس في

القضايا بين المدقق وبين الزبون ولكن بين المدقق والطرف الثالث (ارينز و لوبك، 2005 : 175).

3-12 كذلك ، مطلوب من كل الموظفين المشتركين في عملية التدقيق توصيل النتائج او الخبرات لتي توصلوا اليها الى بقية الاعضاء لمنع واكتشاف الحالات التي يكون فيها الموظفون يقومون بالعمل بشكل مستقل في الاقسام المخصصة لهم في عملية التدقيق (Stirbu et. All. 2009).

ومن النقاط اعلاه يمكن ان نستخلص ان عملية التحوط ضد مخاطر التقاضي تستلزم من المدقق ان يكون اكثر نباهة في اختيار الزبون والتعامل معه كذلك يجب ان يكون متهيئاً من منذ بداية تنفيذ عقد التدقيق لكل هذه المخاطر وان يكون حاضراً في ردة فعله وان يضع في اعتباره اتخاذ هذه الاجراءات. كذلك يجب ملاحظة انه لا يمكن تحميل المدقق مسؤوليات تزيد من تكاليف التدقيق وتصبح عملية التدقيق غير مجدية (اي ان الكلفة اكبر من المنفعة)

خلاصة البحث

نستخلص من هذه الدراسة ان الغش هو ارتكاب فعل مقصود مخادع وغير امين من قبل موظف او اداري او طرف ثالث بقصد الحصول على منفعة من دون وجه حق او لغرض الاضرار بالشركة مما يؤدي الى حدوث تحريف في القوائم المالية وتقديم معلومات مضللة للمستفيدين. كما نستنتج ان الغش لا يمكن ان يرتكب الا بوجود عناصره الثلاثة وهي الحافز والفرصة والمبرر ونتيجة للضغوط التي تمارس على المهنة وكثرة حالات الغش في المؤسسات فقد اصبح المدقق مجبراً على قبول تحمل جزءاً من المسؤولية في كشف الغش والخطأ وخاصة التحريفات الجوهرية منها. وعلى هذا اصبح المدقق يتحمل جزءاً من المسؤولية في كشف التحريفات الجوهرية ولكن لا يمكن ان يكون ضامناً تماماً بخلو القوائم المالية من الغش والخطأ ، ولكن يكون مسؤولاً في حالات وقوع الاهمال في تنفيذ عقد التدقيق او عدم بذل العناية المهنية للرجل العاقل او ارتكب خطأ لا يرتكب من قبل نظرائه المدققين ادى الى حدوث اضرار لمستخدمي القوائم المالية. وهنا لا يجب ان نخلى مسؤولية الادارة في تحملها مسؤولية وقوع الغش كونها المسؤول الاول في وضع نظام رقابة داخلي، ودور المدقق يقوم على اساس تقييم هذا النظام، ومدى كفاءته، والإبلاغ عن نقاط الضعف، وإجراء الاختبارات بما يتناسب وكفاءة هذا النظام . كما ان المدقق الخارجي لا يمكن ان يلعب دور المحقق الجنائي حيث انه في كثير من الاحيان يكون ارتكاب الغش باستخدام اساليب وطرق فنية هي خارج امكانيات وقدرات المدقق وخصوصاً اذا ما شاركت الادارة في عملية ارتكاب الغش

ومن هذا المبدأ اصبح المدقق يتحمل مسؤولية الاهمال في حالة عدم تنفيذ المعايير الخاصة بالتدقيق او عدم الالتزام بالمستجدات المتعلقة بعملية التدقيق حيث وضعت اجراءات اخرى على المدقق ان ينفذها اثناء عملية التدقيق ليتلافى مسؤولية الاهمال وعدم بذل العناية المهنية المطلوبة ومن هذه الواجبات:

- القيام بإجراء جلسات العصف الذهني والقيام بتوثيقها قبل وأثناء تنفيذ عقد التدقيق
- تقديم تقرير موثق عن تقييم نظام الرقابة الداخلية
- الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر الغش
- ممارسة الشك المهني في عملية التدقيق
- تعلم فن الاستماع من الآخرين
- تحديد العلامات التحذيرية للغش

- الإبلاغ عن المخالفات
 - التأكد من ان الادارة تقوم بالتحري عن خلفيات العاملين
 - ان تكون عملية تقييم المخاطر عملية مستمرة
 - تطبيق الاجراءات التدقيقية التي تعالج تحديد عوامل الغش
- ولكن في جميع الاحوال يبقى المدقق معرضا للتقاضي سواء من قبل المؤسسة التي يقوم بتدقيقها او من قبل الطرف الثالث خصوصا اذا ما تعرضت المؤسسة الى خسائر او تعرض مستخدمو القوائم المالية الى اضرار نتيجة اكتشاف اخطاء او غش لم يتم الكشف عنه من قبل المدقق اثناء عملية التدقيق، وهنا على المدقق ان يكون له ردة فعل تجاه هذا الاخطار منها :
- ان يقوم بوضع بعض الشروط التي يمكن ان تحميه عقد التدقيق منها ان يتعهد الزبون بتقديم معلومات صحيح وان يعمل المدقق على تنفيذ عقد التدقيق على هذا الاساس
 - ان يكون دفاعه على عدم وجود الزام في العقد اذا ما كان الدعوى تتضمن اشياء غير منصوص عليها في العقد
 - في حالة تعرض الزبون او الطرف الثالث لخسائر يجب ان يكون دفاع المدقق على اساس بذل العناية المهنية المطلوبة والمساهمة بالإهمال وعدم وجود صلة سببية.
- كما ان هناك اجراءات اخرى يمكن ان يتلافى فيها المشاكل من هذا النوع منها :
- القيام بإجراءات تدقيقية غير متتبأ بها
 - التعامل مع الزبائن الذي يتوافر فيهم الامانة والاستقامة
 - وجود التأمين المناسب ضد رفع الدعاوي القضائية
 - التأكيد على الحصول على خطابي التعاقد والتمثيل
 - اجراء البحوث المتعلقة بهذا الشأن
 - تثقيف مستخدمي القوائم المالية بطبيعة عمل المدقق

المصادر

المصادر العربية :

- 1- د. حسين احمد دحدوح : مسؤولية مراجع الحسابات عن الكشف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 12 العدد الاول 2006 ، ص 173- 212.
- 2- امين السيد احمد لطفي ، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، ، الدار الجامعية - الاسكندرية، 2010.
- 3- عبدالوهاب نصر علي، "مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الاموال: 4- مطلب حيوي لاستقرار اسواق المال العربية"، - كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2011.
- الفين ارينز وجيمس لوبك ،المراجعة مدخل متكامل، ترجمة د. محمد محمد عبدالقادر الديسطي ومراجعة د. احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر الرياض المملكة العربية السعودية 2005

5- معيار المراجعة المصري 240، مسؤولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية.

6- د. اياد رشيد القرشي، التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا، 2011، دار المغرب للطباعة والنشر.
المصادر الاجنبية :

- 1- Dan Stirbu, Maria Moraru, Nicoleta Farcane , Rodic Blidisel and Adina Popa "Fraud and Error: Auditor Responsibility Levels", Annales universitatis Apulensis Series Oeconomica, 11(1), 2009.
- 2- Philmore Alleyne and Michel Howard, "An exploratory study of auditors' responsibility for fraud detection in Barbados" Managerial Auditing Journal, Volume 20 issue3, 2005.
- 3- Thomas E. Mckee, Norway Bergen And Johnson City, (2006) " Increase Your Fraud Auditing Effectiveness by being Unpredictable", Managerial Auditing Journal, Vo.21, No.2, Pp.224-231.
- 4- Merie Erickson, Michelle Hanlon and Edward L. Maydew, (2006) " There a Link between Executive Equity Incentives and Accounting Fraud? ", Journal of Accounting Research, Vol. 44 No.1, pp.113-14.
- 5-Suzette Viviers and Danie venter, 2008 " FRAUD: AN SMME PERSPECTIVE"(2008). SAJESBM NS Volume 1, Issue 1.Pp 51-65.
- 6- ورد هذا التعريف في كتاب (Zabiholla Rezaee Financial Statement Fraud: prevention and Detection, Willy, 2002, p.1
- 7-Helenn Doody and Technical Information Service, ' Corporate fraud . Chartered Institute of Management Accountants, Topic Gateway Series No.57, may- 2009.
- 8- International standard Auditing 240. The Auditor's responsibilities relating to fraud in an Audit of financial statements , 2009.
- 9- KPMG Forensic Malaysia. 2005. Fraud survey 2004 report. Kuala Lumpur: KPMG.
- 10- Alleyne, P. & Howard, M. 2005. An exploratory study of auditors' responsibility for fraud detection in Barbados. Managerial Auditing Journal. 20(3):284-303
- 11- مذكور في (An Stribu et. al.: " Fraud and Error: Auditor's responsibility (.levels". Annales University Apulensis Series Oeconomica , 11(1) 2009
- 12- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2003). Consideration of Fraud In Financial Statement Audit. Statement On Auditing Standards No.82, New York.
- 13- Report of the national commission on fraudulent financial Reporting. October 1987

- 14- ACFE, (2007). Fraud examiners manual. Austin, TX: Association of Certified Fraud Examiners.
- 15- Zabiholla Rezaee Financial Statement Fraud: prevention and Detection, Willy, 2002.
- 16- AU section 360 (2002); Consideration of fraud in financial statement audit.
- 17- Michal Ramos, ' SAS No. 99 Introduce a new Era in Auditor requirement ', Journal of Accountancy. January 2003.
- 18- BENJAMIN KUJINGA, "The Auditor's Legal Responsibilities in the Detection of Fraud" 'LLD candidate, University of Pretoria, (2010) 22 SA Merc LJ 541-567
- 19- Tiina Intal and Linh Thuy Do," Financial Statement Fraud : Recognition of Revenue and the Auditor Responsibility for Detecting financial statement fraud" school of Economic and Commercial Law, Göteborg University, Printed by Elanders Novum, 2002, p73.
- 20- Sarbanes-Oxley Act Section 2002
- 21- www.aicpa.org. Auditing slandered Board at American institute of certified public accountant (AICPA), SAS No. 99 , consideration of Fraud in financial statement audit .October 2002
- 22- Do Thu Trag, "The Auditor's Role in Detecting and Preventing Fraud, Bachelor of Business (Marketing) Hons, Help University College, Octoper 2011. Graduation Project Submitted to the Department of Business Studies, in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Bachelor of Business (Marketing) Hons.
- 23- Tina D. Carpenter, "Audit team Brainstorming, Frau risk Identification and fraud Risk Assessment: Implication of SAS No. 99". 2005, Htt://ssrn.com/abstract=789484

الانترنت

- 1 <http://www.acc4arab.com>
- 2 <http://www.dorar-aliraq.net/threads/11639>